

المشهد السياسي عقب الانتخابات التركية (الجزء الأول): خيار «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري»

بواسطة [سونر چاغابتاي](#) (ar/experts/swnr-chaghaptay-0/)

يونيو

متوفر أيضاً باللغات:

(English (/policy-analysis/turkeys-political-scene-post-election-part-1-akp-chp-option

عن المؤلفين



[سونر چاغابتاي](#) (ar/experts/swnr-chaghaptay-0/)

سونر چاغابتاي هو زميل أقدم ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن



تحليل موجز

في 10 حزيران/ يونيو التقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع دنيز بايكال الرئيس السابق لـ «حزب الشعب الجمهوري» اليساري الذي هو حزب المعارضة الرئيسي في البلاد لمناقشة المشهد السياسي التركي في أعقاب الانتخابات التي جرت في 7 حزيران/يونيو والتي خسر فيها «حزب العدالة والتنمية» الذي ينتمي إليه أردوغان الأغلبية التشريعية التي تمتع بها على مر ثلاثة عشر عاماً ويفيد المحللون الأتراك أنه خلال الاجتماع ناقش أردوغان وبايكال احتمال إقامة حكومة ائتلافية تجمع «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري». وفي الواقع يتم حالياً مناقشة العديد من خيارات الإئتلاف الأخرى في أنقرة من بينها ائتلاف بين «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الحركة القومية» اليميني أيضاً وهو خيار يبدو أكثر منطقياً (ستتم مناقشة سيناريو «حزب الحركة القومية» في الجزء الثاني من هذا المرصد السياسي الذي سينشر في وقت لاحق من هذا الأسبوع أما الجزء الثالث فسيتناول السيناريوهات التي تشمل «حزب ديمقراطية الشعوب» الموالي للأكراد). لكن خيار «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» يستحق التحليل كحالة مثيرة للاهتمام حيث من شأنها أن تجمع بين أكبر حزبين في البلاد الأمر الذي من المحتمل أن ينهي حقبة طويلة من الاستقطاب السياسي فضلاً عن تقريب سياسة تركيا تجاه سوريا لتلك التي تتبعها الولايات المتحدة وفيما يلي بعض التطورات المحتملة في ظل هذه الشراكة غير الاعتيادية.

ترجع مؤقتاً لأردوغان خسارة محتملة طويلة الأجل لـ «حزب الشعب الجمهوري»

قد يكمن الشرط الذي لا غنى عنه لدخول «حزب الشعب الجمهوري» الائتلاف في عودة الرئيس أردوغان إلى العمل وفق صلاحياته الدستورية فمنذ آب/ أغسطس 2014 غالباً ما تصرف أردوغان وكأنه رئيساً تنفيذياً على الرغم من أن النظام التركي هو عبارة عن ديمقراطية برلمانية يكون فيها الرئيس التنفيذي هو رئيس الوزراء بينما يمثل رئيس الجمهورية دور رئيس الدولة ويمكن أن يوافق أردوغان على الانسحاب من إدارة شؤون البلاد اليومية في الوقت الراهن إذا وعد «حزب الشعب الجمهوري» بعدم متابعة تهم الفساد التي وجهت إلى أردوغان وإلى أفراد أسرته في كانون الأول/ديسمبر 2014. وكجزء من هذه الصفقة يمكن أن يقتل أربعة وزراء من «حزب العدالة والتنمية» تورطوا أيضاً في قضية كانون الأول/ديسمبر 2014 أمام العدالة.

ولا تزال رؤية أردوغان على المدى الطويل تتمحور حول الرئاسة فالأحزاب الليبرالية الصغيرة تميل تاريخياً إلى فقدان الدعم في الحكومات الائتلافية عندما تكون منطوية تحت لواء المحافظين كما حدث لـ «حزب الديمقراطيين الأحرار» خلال ائتلافهم مع «حزب المحافظين» في بريطانيا و «حزب الديمقراطيين الأحرار» مع «الحزب الديمقراطي المسيحي» في ألمانيا وسلف «حزب الشعب الجمهوري» «الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي» مع «حزب الطريق القويم» في التسعينيات في تركيا لذا فإن رؤية أردوغان النهائية الكامنة في الدخول في ائتلاف مع «حزب الشعب الجمهوري» ستقوم على الفكرة بأن انهيار مبكر للائتلاف يمكن أن يؤدي

إلى حدوث خسارة في دعم «حزب الشعب الجمهوري» مما يسمح لـ «حزب العدالة والتنمية» بالظهور بشكل أقوى بعد إجراء انتخابات مبكرة بحصوله على أغلبية قادرة على تغيير الدستور لجعله رئيساً بشكل تنفيذي.

وحدة الطرفان المختلفان في تركيا

يمثل «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» أكبر حزبين سياسيين في تركيا وعلى هذا النحو هما يمثلان الرؤيتين المتضاربتين للإسلاميين والعلمانيين من هنا فإن الإئتلاف بين «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» هو الذي تفضله الشركات والأسواق التركية وقد يبشر بفترة من التعايش - رغم كونه غير مستقر - بين هاتين الحركتين اللتين تربطهما علاقة اتسمت حتى الآن بموقف يتعلق بالربح والخسارة وكان العلمانيون قد حكموا تركيا في تسعينيات القرن الماضي وغالباً ما عرّضوا الإسلاميين للاضطهاد والسجن أما «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي - الذي أسسه أردوغان عام 2001 وشغل فيه منصب رئيس الحزب ورئيس الوزراء حتى آب/ أغسطس 2014 عندما تنحى لكي يرشح نفسه للرئاسة - فقد تولى القيادة بعد ذلك وألحق عقوبات مماثلة بالعلمانيين وبالتالي قد تكون حكومة تجمع «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» مؤشراً على وضع حد لهذين العقدين من العداء

مناصب وزارية بارزة للنساء

تم تهميش النساء بشكل متزايد في مجالس وزراء «حزب العدالة والتنمية» وتم حصرهن بحقيبة واحدة وهي "شؤون الأسرة". أما التغيير الأكثر تأثيراً في مجلس الوزراء الجديد فسيتمجلى في تمكين النساء السياسيات من «حزب الشعب الجمهوري» من الحصول على مقاعد رئيسية بعد سنوات عديدة تحت حكم «حزب العدالة والتنمية». ومن بين المنافسات البارزات نذكر النائبة عن «حزب الشعب الجمهوري» ونائبة رئيس الحزب سيلين سايب بوك وهي اقتصادية ليبرالية شهيرة يمكن أن تصبح أيضاً أول وزيرة من أصول مسيحية في الحكومة التركية منذ نهاية الإمبراطورية العثمانية إذا ما مُنحت حقيبة وزارية وفيما يتعلق بالاقتصاد يمكن للإئتلاف بين «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» أن يشهد أيضاً عودة إلى المشهد السياسي التركي لكمال درويش الذي أدار عملية إعادة هيكلة الاقتصاد في تركيا في عام 2001 وبشكل غير مباشر نموها الاقتصادي منذ ذلك الحين باعتباره عضواً في مجلس الوزراء من «حزب الشعب الجمهوري».

أغلبية شعبية وبرلمانية قوية

في انتخابات 7 حزيران/ يونيو حصل «حزب العدالة والتنمية» على 40.7 في المائة و «حزب الشعب الجمهوري» على 25.1 في المائة من الأصوات وقد منح ذلك «حزب العدالة والتنمية» 258 مقعداً في المجلس التشريعي التركي وخوّل «حزب الشعب الجمهوري» الحصول على 132 مقعداً وبناءً على ذلك يمثل الإئتلاف بين الحزبين 65.9 في المائة من أصوات الناخبين وحوزته على 70.9 في المائة من المقاعد في المجلس التشريعي التركي أي إجمالي 390 مقعداً ومن شأن ذلك أن يمنح تفويضاً قوياً للحكم وبالتالي سيحصل الحزبان معاً على ما يكفي من المقاعد لإجراء تغييرات على الدستور التركي وفي حين ينص الدستور التركي بأنه ليس من الضروري أن تتم الموافقة على التعديلات الدستورية - التي تُقرر بـ 367 صوتاً - من خلال استفتاء شعبي إلا أنه بإمكان «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» أن يعدلا الدستور التركي لهذا الغرض إذا ما رغبا في ذلك وقد يحدث هذا إذا اتفق الطرفان على توافق اجتماعي جديد يسمح لتصورات «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» حول تركيا بأن تزدهر في آن واحد

التحديات المطروحة على صعيد القضايا الداخلية

قد تتركز أكبر الخلافات بين الحزبين على السياسة الداخلية بما فيها سياسة التعليم حيث يحرص «حزب الشعب الجمهوري» على إحياء نظام التعليم العلماني في تركيا الذي وضعه كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية بينما يصر «حزب العدالة والتنمية» في المقابل على الحفاظ على تغييرات الأسلمة التي أدخلها على نظام التعليم بما فيها القرار الأخير الذي ينص على تعليم الممارسات الإسلامية السنية لجميع تلاميذ المدارس ابتداءً من سن السادسة في المدارس الممولة من القطاع العام وستثير السيطرة على وزارة التعليم نقاشاً ساخناً أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة وهو الأمر بالنسبة إلى السيطرة على وزارة العدل التي تشكل مجالاً آخر ستعارض فيه أفكار الحزبين وإذا ما سقطت الحكومة التي تجمع «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» قبل المحددة المحددة [لانتهاة فترة ولايتها] فقد تكون الخلافات بشأن السياسة الداخلية هي السبب

استمرار سير العملية السياسية مع الأكراد

على الرغم من أن الحزبين سيختلفان حول العديد من القضايا الداخلية الأخرى إلا أنهما سيواصلان محادثات السلام مع «حزب العمال الكردستاني» وقد يصل ذلك أيضاً إلى منح المزيد من الحقوق الثقافية للأكراد ومن شأن هذه الاستراتيجية أن توائم حملة التواصل المحتملة التي يقوم بها «حزب العدالة والتنمية» والهادفة إلى إعادة الناخبين الأكراد المحافظين الذين اتجهوا نحو «حزب ديمقراطية الشعوب». وبالمثل سيتبع «حزب الشعب الجمهوري» هذه الاستراتيجية التي تعكس توجهه لكي يصبح حزباً ديمقراطياً اجتماعياً يجذب

الليبراليين في البلاد وهو توجه يشمل الدفاع عن حقوق أوسع للأكراد

وسائل إعلام أكثر حرية

في العقد الماضي أحكم «حزب العدالة والتنمية» قبضته بشكل متزايد على وسائل الإعلام من خلال فرض غرامات صدرت من قبل "المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون" وهي وكالة رصد تنظيمية أصبحت أداة للرقابة وبالمثل حوّل الحزب الحاكم ما يسمى بـ "رئاسة الاتصالات السلوية واللاسلكية" التي من المفترض أن تنظم شبكة الإنترنت إلى مجلس رقابة غالباً ما يحظر المواقع الإلكترونية بما فيها "تويتر" و"يوتيوب". وتستمد هيمنة «حزب العدالة والتنمية» على هاتين الهيئتين على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية من تعيين أعضاء وفقاً للتمثيل البرلماني للحزب. أما الآن وللمرة الأولى منذ عام 2002 لن يعيّن «حزب العدالة والتنمية» غالبية أعضاء الهيئتين وبشير ذلك إلى أنه سيتم الحد من قدرة الحزب على تخويف وسائل الإعلام وحظر المواقع الإلكترونية

احتمال تحقيق توافق أوثق بين الولايات المتحدة وتركيا حول سوريا

لطالما عارض «حزب الشعب الجمهوري» مسألة الدعم النشط الذي قدمه «حزب العدالة والتنمية» لمختلف فئات الثوار في الحرب السورية بما فيها بعض الجماعات المتطرفة في مواجهة حكومة بشار الأسد وعادة ما يحظى الشريك الأصغر في الحكومات الائتلافية التركية على حقيبة وزارة الخارجية وبالنتالي ستتم تعزيز مكانة «حزب الشعب الجمهوري» الأمر الذي سيدفع به إلى تخفيض انخراط تركيا في سوريا ودعم الثوار مما سيؤدي إلى تقرب سياسة البلاد من تلك التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه سوريا كما سيخضع دعم تركيا للثوار المناهضين للأسد في شمال غرب سوريا لفحص دقيق - ويشمل ذلك توثيق التدقيق الصحفي بفضل البيئة الإعلامية المنفتحة - إلا أن هذا الدعم لن يتوقف لأنه لا يمكن لأنقرة أن تعزل نفسها تماماً عن الوضع في سوريا على المدى القصير ويعود ذلك إلى حد كبير إلى واقع أن تركيا تستضيف حالياً حوالي مليون لاجئ سوري وما هو أكثر من ذلك أن سياسة فتح الأبواب للثوار التي اعتمدها تركيا على مدى خمسة أعوام عرّضت البلاد لتهديدات من سوريا شملت تلك التي جاءت من قبل عناصر متصلة بنظام الأسد والجماعات المرتبطة بـ تنظيم «القاعدة» و تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»)/«الدولة الإسلامية». وفي ظل مشاركة «حزب الشعب الجمهوري» في الائتلاف قد تقوم وزارة الخارجية التركية أيضاً بفتح قنوات اتصال مع نظام الأسد

تركيز «حزب الشعب الجمهوري» على أوروبا وحلف شمال الأطلسي

في ظل حكم وزير خارجية من «حزب الشعب الجمهوري» ستحاول تركيا التوجه من جديد نحو شركائها التقليديين في السياسة الخارجية من بينهم منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وفي هذا الإطار يشبّه كمال كيريسكي من معهد بروكينغز تحوّل تركيا المحتمل إلى ناقلة عملاقة تعيّر من مسارها ببطء وفي ضوء الاهتمام الكلي لتركيا بقيادة «حزب العدالة والتنمية» بالشرق الأوسط منذ عام 2002 فإن إعادة التوجه نحو أوروبا وحلف "الناتو" سيحصل تدريجياً وسيطلب دعماً من حلفاء تركيا في بروكسل وواشنطن

استمرار الأدرية التركية حول سياسة واشنطن تجاه روسيا

لعل تحوّل السياسة الخارجية غير المحتمل إلى أبعد حد نتيجة احتمال قيام إئتلاف بين «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الشعب الجمهوري» قد يتعلق بالروابط مع روسيا فالعلاقات بين تركيا وروسيا التي ازدهرت في ظل حكم أردوغان هي في كثير من النواحي أكثر واقعية من سياسة «حزب العدالة والتنمية» في الشرق الأوسط والتي تركت البلاد من دون حلفاء أو عملاء أو أصدقاء في منطقة مضطربة أما فيما يتعدى إطار «حزب العدالة والتنمية» فإن السياسيين الأتراك من مختلف الانتماءات بمن فيهم أولئك من «حزب الشعب الجمهوري» ينظرون إلى روسيا على أنها عدو تاريخي لم ينتصر الأتراك بعد في معركة ضده ووفقاً لذلك ستظل تركيا متنبهة من استفزاز روسيا في البحر الأسود وستتفادى ارتباط اسمها كثيراً بسياسة واشنطن التي تقضي بفرض عقوبات على روسيا إلى جانب ذلك تستورد تركيا المتعطشة للطاقة أكثر من نصف كمية الغاز التي تستهلكها من روسيا كما أن "التيار التركي" - خط الأنابيب المقترح لنقل الغاز من روسيا إلى تركيا تحت البحر الأسود - سيُبقي تركيا قريبة نسبياً من روسيا

سونر جاغابتاي هو زميل "باير فاميلي" ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن ومؤلف كتاب "صعود تركيا: أول قوة مسلمة في القرن الحادي والعشرين". ❖

Unpacking the UAE F-35 Negotiations

//



Grant Rumley

(/policy-analysis/unpacking-uae-f-35-negotiations)



ARTICLES & TESTIMONY

How to Make Russia Pay in Ukraine: Study Syria

//



Anna Borshchevskaya

(/policy-analysis/how-make-russia-pay-ukraine-study-syria)



تحليل موجز

مواجهة أزمة الغذاء في سوريا

فبراير



عشتار الشامي

(ar/policy-analysis/mwajht-azmt-alghdha-fy-swrya/)

TOPICS

(ar/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamyt/) السياسة العربية والإسلامية

المناطق والبلدان

(ar/policy-analysis/trkya/) تركيا